العلاقة بين الهيكل الاقتصادي و تطور البنية المكانية للإقليم (حالة دراسية/أبو غريب)

ألاء إسماعيل خليف عفو أ.م.د مهيب كامل فليح الراوي
جامعة بغداد-مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا

الخلاصة

تعد ظاهرة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سائدة في اغلب الانظمة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعود الى تركز اغلب تلك الانشطة في اقاليم معينة وندرتها في اقاليم اخرى ، كل ذلك ادى الى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الاكثر تطور والاقل تطور ضمن الاقليم نفسه او ضمن اقاليم البلد الواحد ، وان تقليل هذا التباين وتطوير المناطق يتم عن طريق اتباع تنمية إقليمية فعالة تتمكن من تخفيض اعداد العاطلين عن العمل وايقاف هجرة السكان الغير مخططة .

والاستخدام الامثل للمواد المتاحة والكامنة في هذه المناطق ، وإقامة انشطة اقتصادية فعالة ، لاسيما أقامة الصناعات المختلفة فضلا عن تطوير لبنى الارتكازية ، والتي تعبر عن جانب من جوانب الهامة في قدرة الحيز المكاني وكفاءته في جذب الانشطة الاقتصادية –الاجتماعية

كما ان منطقة الدراسة تتمتع بخصوصية معينة متمثلة بأنها منطقة زراعية وهذا اعطاها اهتمام استثنائي عند القيام بأي عملية تخطيطية لها .

لذا فقد ركزت الدراسة على اهم المفاهيم الاقتصادية- المكانية(مفهوم الهيكل الاقتصادي- ومفهوم البنية المكانية)

.

The relationship between the economic structure and the development of the spatial structure Abu Ghraib District

Alaa Isma'el Khlef Assis.Prof.Dr.Muheeb K. Fleih Al-Rawy
Baghdad Univ. – Regional & Urban Planning Center for Higher Study

Abstract

The phenomenon of spatial variation in the economic, social and urban development levels is considered prevalent in most of the economic and social systems,this relates to the concentration of most of those activities in certain regions and because of their rarity in other regions , that led to the emergence of the problem of the sharp contrast between the most developed areas and least developed areas within the same region or within the regions of the same country,

Reduction of this variables , in addition to the development of areas through following up and relying on an effective regional development enabling to reduce unemployment as well as to stop the migration of the unplanned for population,

And the ideal use of available materials and the potential one in these areas, with the establishment of effective economic activities, especially , the establishing various industries ,in addition to the development of infrastructure , which reflects and represents the the important aspects in spatial ability and efficiency in attracting the economic and social activities.

Furthermore , the study area has a certain specificity represented as an agricultural area and this gave an exceptionally interesting when implementing any planning process.

Therefore, the study has focused on the most important concepts of spatial-economic (The concept of structure and concept of spatial structure)

المقدمة

تتباين الأقاليم في أنواع النشاطات الاقتصادية القائمة فيها ، فقد يسيطر النشاط الصناعي على الهيكل المكاني في بعض الأقاليم ،بينما يكون النشاط الزراعي هو الرائد في أقاليم أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية الإقليمية .وقد تتوفر إمكانات سياحية هائلة في أقاليم أخرى تجعلها مراكز كبيرة للتنمية الاقتصادية الإقليمية والقومية على حد سواء .في حين تتمتع بعض الأقاليم بإمكانات اقتصادية متعددة تخلق تنوعا في الهيكل الاقتصادي الإقليمي كالنشاط الصناعي والزراعي والسياحي تجعل الأمور أكثر تعقيدا من الناحية التخطيطية ، اذ تتطلب العملية حلول وبدائل مناسبة تتلاءم والهيكل الاقتصادي القائم والمتوقع في مثل هذه الأقاليم ، وهذا يعود إلى الدور يضطلع به مخطط التنمية الإقليمية في تحقيق

الموازنة المكانية في استثمار إمكانات الإقليم وخلق حالة من الترابط الوظيفي بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الإقليمي في ضوء المدخلان والمخرجات بين القطاعات المعينة .

مشكلة البحث :ان الهيكل الاقتصادي يعاني من اختلال وعدم التوازن وهذا يعوق مسالة النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة مما يعني ذلك ان البنية المكانية تبقى راكدة دون أي تطوير

فرضية البحث :

ان تطور الهيكل الاقتصادي للإقليم بالاتجاه المرغوب يقود إلى تحقيق التنمية المكانية الإقليم

هدف البحث : يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية

1-دراسة طبيعة العلاقة بين الهيكل الاقتصادي والتنمية المكانية من منظور نظري

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي لاستنباط اطر مفاهيمي لموضوع البحث

اولا-مفهوم الهيكل الاقتصادي

لقد تناول علماء من مختلف الاختصاصات مفهوم الهيكل الاقتصادي بالدراسة والتمحيص لكن ليس هناك اتفاق على تحديد مفهوم البنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي العام ،شأنه في ذلك شان العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية (الاجتماعية)، وتبعا لذلك تتعدد المفاهيم الخاصة بالهيكل الاقتصادي طبقا للغرض او الهدف منها فأبعضهم اهتم بنسب العناصر المكونة للبنيان الاقتصادي وبعضهم تناولوا العوامل المؤثرة في الهيكل الاقتصادي والمتغيرات المحددة له

فقد عرف الهيكل الاقتصادي "بأنه مجموعة نسب وعلاقات قائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية وتشير هذه النسب إلى الأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات المكونة للبنية الاقتصادية ،مثل نسب الناتج الصناعي ، او نسب الناتج الزراعي في الناتج الكلي ، اما العلاقات فتشير إلى الشكل الذي تنظم او تمتزج فيه هذه العناصر مشكلة الكيان او الهيكل الاقتصادي ، اي يشير إلى المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة"[1]

ان تحديد كمفهوم الهيكل الاقتصادي يساعد في تحديد التغيرات التي تحدث على بنية المكان التي تسفر عنها عملية النمو الاقتصادي في مختلف الجوانب وقطاعات الاقتصاد كما وقد عرفة الاقتصادي (علي لطفي) الهيكل الاقتصادي لمجتمع معين بأنه طريقة تكوين المجتمع ، اي الاهمية النسبية لكل قطاع وطريقة ارتباط النشاطات المختلفة ببعضها ،اي هو إطار الذي تمارس في نطاقه النشاط الاقتصادي للمجتمع واوضحت الاقتصادية (حمديه زهران) أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة نسب وعلاقات تمثل في نهاية الامر الكلية لخصائص ونوعية الاقتصاد فضلا عن انها تعكس وبدقة إمكاناتها الفعلية ودرجة تقدم او تخلف التي هو عليها [2]

فالهيكل الاقتصادي" يعبر عن المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة"[3] استنادا إلى ما سبق يمكن القول ان" الهيكل الاقتصادي يقصد به هو الكل الاقتصادي المكون من أجزاء مختلفة من الوحدات الاقتصادية (مشروعات وإفراد) تقوم بنشاطات اقتصادية معينة كأن تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول المنتجات المادية والخدمات اللازمة لمعيشة الإفراد فالنشاط الاقتصادي إشباع حاجات المجتمع ".

ثانيا-الهيكل الاقتصادي الإقليمي

يتكون الهيكل الاقتصادي الإقليمي من مختلف أنماط وعناصر الاقتصاد الإقليمي مثل الناتج النهائي ،والعمالة ، والاستهلاك ،والتجارة ، والناتج الإجمالي المحلي ،الذي يحدث تطور وتغيير في البنية المكانية ، اي انه يحدث تغيير في الأهمية النسبية للمؤشرات الكلية للاقتصاد ،وان هذه التغيرات التي تحدث تؤدي إلى تحولات في أهمية والتوجيه والتفاعل بين القطاعات الاقتصادية .

ان تحديد الهيكل الاقتصادي يعني تحديد الأنشطة الاقتصادية المتعددة والقابلة للنمو والتطور في زمان ومكان معينين ، لذلك يعرف الهيكل الاقتصادي الإقليمي ،بأنه مجموعة من العناصر المختلفة التي تتميز بالتطور والتغيير النسبي[4]

وهنا يتحدد الهيكل الاقتصادي بمحددين أساسين

_الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج السائدة (اي الشكل الذي تتخذه عملية الإنتاج في مجتمع معين)

_الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي والفروع المكونة لكل منها ، مدى ما حققته من إنتاج وتطور او إشباع للحاجات ولذالك فأن مفهوم الإقليم في المنهج الاقتصادي هو " منطقة تتشابه في هياكلها الاقتصادية في جميع أجزائها الحضرية والريفية مما يجعلها تتشابه في مشكلاتها ومصالحها الاقتصادية " فعلم الاقتصاد الإقليمي يعنى بأسباب توطين الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها عبر مكان معين يشمل قطاعات اقتصادية ، ويشمل كذلك دراسة السياسات الاقتصادية الإقليمية التي تقوم بالتأثير على السلوك الاقتصادي عبر المكان[5]

رابعا-مفهوم البنية المكانية

يمثل الحيز المكاني وحدة ديناميكية تتغير خصائصه وحدوده مع مرور الزمن ولهذا الجانب أهمية الخاصة ،فالبنية المكانية مصطلحا مكانيا لنوع البيئة ،حيث تكون عناصرها مرتبة بشكل محدد ودقيق وبعلاقات ثابتة ذو بعد مكاني ووظيفي ، واسع بما يكفي لقيام علاقات وظيفية فيما بين عناصره منفردة ومتنوعة[6] فالبنية المكانية تمثل نتاج لتفاعل عوامل عديدة منها الاقتصادية المحتوية للموارد والإمكانات الطبيعية المتاحة للحيز المكاني والعوامل البشرية والمرتبطة بحجم السكان والهرم المتكون منه ومستوى التعليم وحجم الحيز نفسه المتمثل بالمساحة ، كل ذلك ينعكس في الفعاليات الاقتصادية الموجودة في

الحيز التي تعطي خصائص مكانية وظيفية للمكان الناتج عن حجم المستقرات وعددها من جهة وخصائص تلك المستقرات من جهة أخرى .

ولذلك يعرف (فرانسوا بيرو) البنية المكانية بأنها(مجموعة النسب والعلاقات التي يتسم بها المكان ،في زمان معين وفي مكان محدد).والنسب تعني الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المكان الطبيعية والبشرية .والعلاقات تعني الروابط والصلاة التي نسجت خيوطها بين مختلف العناصر المكونة للمكان والكيان الحضري[7]

لذلك تختلف البنية المكانية وإمكاناتها التنموية والاقتصادية من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر ، إذ يساعد تحليل البنية المكانية على وفق أساليب عملية تتضمن تحديد أولويات التنمية في المكان ورسم السياسات للتنمية والأعمار لتحقيق رؤى لتحفيز الفعاليات والأنشطة وفق الميزة المكانية لتأمين مبدأ العدالة الاجتماعية في إنحاء المكان وتوفير الخدمات للسكان في المكان ، فامتلاك الأقاليم عدد من الثروات الطبيعية والبشرية والحضارية .يمكن إن تسهم في دفع مسيرة التنمية إلى الإمام من خلال رسم سياسات للتنمية المكانية تتناسب مع قدرات الإقليم التي يمتلكها من اجل التوزيع المناسب لهذه الثروات والمساهمة في عملية التنمية المستدامة والأعمار، فمثلا ان تركز الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية تترك اثأرا في البنية المكانية ، كما يسهم مبدأ التخصص والكفاءة الاقتصادية المكانية في تحديد وإقرار النشاطات والفعاليات ، و تامين مبدأ العدالة الاجتماعية في إنحاء المكان من خلال تساوي فرص الناس في الحصول على الخدمات االاساسية وخدمات لبنى التحتية وفرص العمل في إي منطقة او مدينة او قرية[8]

إن الاحيزه المكانية لا تمثل مواقع او مواضع مشتقاه لتجمعه فقط وقيام مجتمعه بكل أنظمته ومؤسساته ، إما هو انعكاس للتفاعل وتجسيد مادي للعلاقات الوظيفة ، من خلال التعبير عن التداخل بين عنصري (الزمان والمكان)، ودرجة الترابط الذي يولد الخصوصية والوظيفية وتوجهات النمو ،فهي تمثل بماهيتها الشكل الإجمالي لكل عناصر الحياة (الاجتماعية والمادية والنفسية)شاملة للاحتياجات المادية من بنى تحتية وفوقيه ونظم حكومية وقانون وإدارة وامن ،وهي ليست بمعزل عن الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والادارية وحتى السياسية[9] وهنا اذ لابد استيعاب هيكل الإقليم (البنية او التركيبة)الطبيعي والسكاني والاقتصادي والوظيفي ليتسنى رسم السياسات التخطيطية مع المدينة وبدافع تنمية الاثنين[10].ان الإقليم هو وحدة مكانية له خصائصه وموارده المادية والبشرية والاقتصادية،وعلى ضوء هذه الموارد والخصائص لتحدد أساليب التنمية .تكتشف العلاقات التنموية بين المستقرات البشرية وإقليمها عن الأهمية النسبية ،وبتالي تكتشف عن سمة وخصوصية المكان الذي يمثل بطبيعة الحال .لذا لا يمكن ان تكون العلاقات التنموية م الم يستوعبها التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي حيث تنبثق علاقات تنموية بين المدينة واقليمها من تتمثل في وجود المدينة كونها منطق مركزية تخدم إقليما سواء كان صغيرا او كبيرا.

ان العامل الأساسي للحصول على هيكل مكاني مرغوب هو تخطيط وتوزيع العوامل الإنتاجية في المناطق المراد تطويرها ،فالهدف من قياس عمل وتطوير الوحدات الموقعة ضمن الإقليم وما تملكه من مقومات في مناطقها هو إعطاء ما موجود من مصادر محلية ،[11]. وبذلك يعرفالهيكلالمكانيبأنهمجموعةالعناصرالمؤثرةفيتكوينوتركيبخصائصالمكان. كماإن (Jean) يعطيهمفهوماآخر،فهويعدمجموعة من النشاطات والمكوناتالتيالتي تولد فعاليات خاصةومحدودةالوظائفضمنالبعدالمكاني . فالمستقراتالبشرية (حضريةوريفية) تكونمرتبطةببعضهابأنشطةمتعددةومتنوعة،وهذهالأنشطةعبارةعنأنواعمختلفةمنالحركةوالانتقال (التدفقاتبأنواعهاالمختلفة). واننتيجةهذاالتفاعلهونظاممستقرفيالمكانيتأثربأيمتغيرداخليأوخارجي[12].

خامسا- ماهية الاقتصاد المكاني

لقد ظهرت نقاط تحول في إعادة النظر في مفهوم المكان في التحليل الاقتصادي من خلال العديد من الإسهامات التي خصت الاقتصاد المكاني من خلال اعتباره كعامل في تفسير توطين النشاطات الاقتصادية بعدما كان ينظر الى المكان با عتبارة يتحكم في تكاليف النقل مع إهمال التفاعلات في العلاقات القائمة بين العوامل ألموقعيه حيث يشير (Ponsard) ان المكان ليس اقتصاديا محايدا[13]المكان يؤثر من خلال هيكله في النشاطات الاقتصادية ,فالمكان مشكل ومتشكل بالعوامل البشرية ويشير(Ph.Aydalot) ان المكان هو مجموعة نظم الاقتصادية والاجتماعية المعقدة المتفاعلة [14] لذلك يعتبر المكان ظاهرة اقتصادية تتفاعل فيها العوامل الطبيعية والبشرية من الناحية الاقتصادية ,فالطبيعة الاقتصادية للموقع قد تكون السبب لجملة من القرارات التي تؤثر في ديناميكية النظام الإنتاجي في موقع معين بحيث لا يمكن إهمال اعتبارات التكاليف والاهتمام بالربح وتحقيق النتائج الاقتصادية من خلال العلاقة مابين عوامل الانتاج.

ان الاقتصاد المكاني يبحث في تخصيص الموارد في المكان من اجل تفعيل الاستثمارات وكذلك من اجل توطين الامثل للانشطة الاقتصادية بما يتناسب مع البنية المكانية ،فهو النهج الذي يدرس تأثير المسافة في التوزيع الجغرافي للانشطة الاقتصادية من الجانب الرياضي[15]

سادسا-أهم النظريات الاقتصادية المكانية

من النظريات والنماذج التي تناولت التحليل المكاني للانشطة الاقتصادية نظرية Von thune (1826) اذ كانت المحاولة الاولى والجادة التي تعالج تحديد اماكن(مواقع)الانماط الزراعية حول المدن ،والتي تبحث في تعظيم الايجار الاقتصادي واعطت هذه النظرية تفسير لتوزيع الانشطة الزراعية رغم عدم امكانية تطبيقها واقعيا والناتج من فروض النظرية لايمكن تطبيقها[16] ،لقد كانت وما زالت نظرية Alfred weber (1909) في اختيار موقع الصناعة من اهم النظريات التي تجمع بين الاسس الاقتصادية والمكانية ،والتي تبحث عن تحديد امثل المواقع optimum location في ظل تحديد مسبق للفرع

الصناعي (النشاط الصناعي)والمراد توقيعة فقد ركز وبير في نظريتة على عامل النقل بأعتباره العامل المؤثر على كلف الانتاج التي سعى الى تقليلها من خلال تقليل كلف النقل ،لذلك انصبت النظرية في البحث عن مواقع الانتاج للنشاط الصناعي الذي تكون تكاليف نقل عناصر الانتاج ألية وتوزيع الناتج النهائي منه الى الاسواق اقل مقارنة بالمواقع الاخرى البديلة [17] مع تأكيدة على تباين التكاليف في المجالات المكانية المختلفة ويكون التوطين الامثل للمؤسسات الصناعية الوحيدة والمعزولة في المكان المتجانس[18]،وتلت اسهامات وبير اضافات Isard (1956)والذي اكد على الية حركة المكان وعلى اهمية عناصر المكان وطبيعة الاثار المتبادلة بينها ،كما وتركزت جل اعماله وتطبيقاته الرياضية على فحص نظرية اوكست لوش في بناء عامل كلفة العمل بأعتبارة احد المدخلات التي توازي في اهميتها عناصر الانتاج [19] ومع بداية الخمسينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الاسهامات النظرية العلمية التي حاولت تحليل الهيكل المكاني والتي يمكن ادراجها في اتجاهين

الاتجاه الاول :تأكيد على فكرة اقطاب النمو ومحاولة تكييفها على استعمالات الارض ونماذج التوطن الصناعي

الاتجاه الثاني :اكد هذا الاتجاه على اليات التنمية المتوازنة وهذا بعد ظهور الاختلافات المكانية وأول من تطرق الى مفهوم التنمية الغير متوازنة ph.Aydalot

سابعا- العلاقة بين الهيكل الاقتصادي والتنمية المكانية

1-الهيكل المكاني والحيز الاقتصادي

يهتم المخططون بدراسة مكونات الهيكل المكاني والآثار المترتبة بعضها على بعض بهدف الوصول إلى تفسير للتطورات التي تحصل في بنية المكان ومحاولة التنبوء بحركة هذه المكونات لذلك المكان في المستقبل [20] ومن جهة أخرى يظهر الاهتمام بمسألة الحيز الاقتصادي وتحليل محتوى هذا الحيز من خلال علاقات مابين العوامل الاقتصادية .وفضلا عن ذلك يهتم المخطط الإقليمي بالتنظيم المكاني للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وعلاقة الهيكل المكاني بالتنمية الاقتصادية والآثار المتبادلة بينهما[21].

2-عناصر الهيكل المكاني وقواعده ضمن المفهوم الاقتصادي

ان مفهوم المكان يعد من المسائل الأساسية في مختلف فروع المعرفة العلمية ،فعندما يتعلق الأمر باستعمالات الموارد الطبيعية فأن الجغرافي له دور بارز في التعبير عن ذلك ،وان المدرسة الجغرافية تركز على دراسة الظواهر البشرية ووصفها في علاقاتها مع معطيات الظواهر الطبيعية (التضاريس والمياه والمناخ والموارد المعدنية ....الخ)ويؤدي المستوى التقني دورا بارزا في طبيعة هذه العلاقات ،حيث كلما توفرت الوسائل التقنية المتطورة توفرت الفرص للإنسان لتسخير الطبيعة لحاجاته .

وفي ضوء ذلك فأن المكان جغرافيا من خلال الخصائص التي يحتويها ذات العلاقة بالحجم المساحية التي تقاس بمقاييس الحجم المعروفة ويتناول أيضا النسب المئوية للوحدات المكانية (الأرض مثلا)ان مكونات المكان ذو خصائص طبيعية (الضوء ودرجات الحرارة)والمناخ والمياه والتربة والثروة النباتية والحيوانية تؤثر بشكل كبير على نوع النشاط الاقتصادي البشري الذي يمارس فيه ومن بعد تعطي دليلا واضحا في تأثير النشاط الاقتصادي المناسب واختباره، وان التغير في استخدام احد عناصر المكان يتطلب تغيرا في العناصر الأخرى للمكان وعلية فان مسألة الاهتمام بالإمكانات التنموية لها اثر كبير ودلالة واضحة في التنمية المكانية[22] إما التعبير الاقتصادي للمكان إن توطن النشاطات ظاهرة اقتصادية ، إي ان العوامل والبشرية والطبيعية لها الدور الفعال زالا إن اعتبارات الكلف والأسعار والاهتمام . بجانب الربح وتحقيق النتائج الاقتصادية المفضلة. مفهوم المكان من وجهة نظر اقتصادية فهو يختلف من مدرسة اقتصادية الى أخرى ، بعضهم يعتبر الأرض عنصر مهم من عناصر الإنتاج فهي تصنف على كونها المكان أ فالبعض الأخر يقول بأن المكان هبة طبيعة بكل ما يحتويه من إمكانات داخلية او سطحية او جوية ،. وعلية اهتمت اغلب الدراسات الاقتصادية بتحديد المكان من خلال العلاقات القائمة مابين العوامل الاقتصادية فقد اهتمت اهتماما واسعا بالعلاقات المختلفة والمتنوعة التي تحدث ضمن الحيز المكاني او الاهتمام بالعامل الديناميكي للاقتصاد في مكان والمشكلات المتعلقة به [23]، لذلك فأن هناك مجموعة من الأنماط التي تفسر المكان في العلوم الاقتصادية:

1 - من العوامل الحاسمة في تفسير المكان عامل مسافة ويتعلق بالدراسات التي تناولت أهمية عامل النقل والمحاولات الأولى في تفسير المكان الريفي والحضري وهي تتعلق بالمسافة المكانية

2 - ان نظريات كرستالر ولو ش استندت على عامل المساحة يسمح بتدفق العلاقات بين الأقاليم او داخل الإقليم لذلك يوصف المكان على انه مساحة [24]

3 - المكان بوصفه موقعا قابلا للتنظيم بأقل التكاليف بما يضمن أفضل اندماج وتكامل اقتصادي على المستوى الوطني كما هو المستوى العالمي [25] ويعني ذلك القرب والبعد عن طرق النقل والمراكز التجارية والأسواق والتجمعات السكنية ومصادر الثروة على نحو عام ، وكذلك يشير إلى سهولة او صعوبة الوصول إلى المكان .

3-تحليل الهيكل المكاني للإقليم

ان أهمية التحليل المكاني انه يساعد في تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية في اي بلد من البلدان العالم ،وأذا كان القطاع الزراعي بوصفة نشاطا اقتصاديا قد ترك اثأرا عميقة في الهيكل المكاني ، فان المناطق التي يحدث فيها تصنيع كبير ،

شهدت تغيرا واضحا في عناصر المكان والعلاقات والنسب فيه ،ومن بعد حدث تغيرا اقتصاديا كبير في ذلك المكان فهو مركز جذب العمالة والسكان من خلال تجمع النشاط وتحقيق الوفرات الاقتصادية والخدمات المختلفة ، وانتشار ثمار التنمية على المناطق الأخرى بسبب القوة الاقتصادية للمكان في دفع عجلة التنمية وبتالي تقوية الأسس الاقتصادية للمناطق الأخرى [26]

وبذلك يمكن تقسيم الهيكل المكاني لمعظم الأقاليم نظريا إلى **محاور ثلاثة رئيسية :**

1 - الظهير للخدمة للمواقع الصناعية النائية متضمنا الإدارة والمالية وتجارة المفرد والجملة والخدمات المتشابه الأخرى والتي تميل للتجمع في أنظمة الأماكن المركزية وموزعة بصورة موحدة على الأرض مما يسمح بسهولة الوصول السكان إلى السوق الأكبر
2 - التشتت للمواقع مع صناعة متخصصة مثل التصنيع والتعدين والترويح التي تميل إلى التجمع في مجمعات او عقد مجمعة تبعا لموقعة الموارد الطبيعية مثل الفحم والسمات الطبيعية مثل وديان الأنهر وبلاجات البحر [27]
3 - نظام نقل إقليمي يربط بين أجزاء الإقليم بخدمات نقل متشابه في الوظيفة ومختلفة الحجم كما يعكس شكلا من إشكال الاستيطان الموزع خطيا او طوليا على امتداد طرق المواصلات[28]

حيث تبرز أهمية تحليل الهيكل المكاني من خلال ما يحتله المكان من أهمية كبيرة في البناء الاقتصادي الحديث بما يحتويه من موارد اقتصادية ووفرات مادية يجعله يتميز عن باقي المواقع ويتخصص فيها ،بحيث ان التنمية المكانية تحقق نوعا من الانسيابية في عملية التوازن المكاني وهذا في المرحلة التي يكون المكان مستعدا وبشكل كاف لاستيعاب النشاطات التي تحقق الديناميكية والنمو فيه، في تحليل التنمية يعكس كون عناصر الهيكل المكاني هي تعبير عن: التجمعات للنشاط البشري تتميز بعلاقات موقعيه في المكان المحدد ،وحجم وتركيب وظيفي وشبكة خاصة لسهولة حركة السلع والبضائع والسكان والمعلومات ذات العلاقة بهذه التجمعات وتتوزع النشاطات ضمن إطار الفائدة القصوى المتحققة في ذلك المكان[29]
ترى بعض الدراسات ان الهيكل المكاني يرتكز على الأسس الرئيسية الآتية :

1 - ان التوزيع المكاني للنشاطات الاقتصادية التي يمارسها الانسان يعتمد على عامل المسافة بحيث تتحقق أفضل علاقة مابين المسافة الفاصلة بين النشاطات الأخرى وبين موقع النشاط في ذلك المكان ،وتحقيق اقل جهد ممكن يتأثر بعامل المسافة
2 - ا عند ممارسة الفعالية الاقتصادية يستلزم ان يكون موقع النشاط ان تمتاز بدرجة معينه من سهولة الوصول ، ولكن بعضا من هذه المواقع تتمتع بميزات خاصة وبدرجات أعلى من غيرها في سهولة الوصول[30]
3 - ان اغلب الفعاليات الاقتصادية البشرية تميل الى التجمع بهدف تحقيق الفائدة من اقتصاديات الحجم ،وهي منافع متحققة بسبب التركز التخصص في مواقع مشتركة النشاط .
4 - ان السمة الغالبة في تنظيم النشاط البشري هي التدرج الهرمي،وهذه السمة ناتجة عن العلاقات الضمنية مابين تجمع النشاط ومبدأ سهولة الوصول.

ومن خلال دراسة الهيكل المكاني وتحليله ظهرت مجموعة كبيرة من الأسس النظرية التي تفسر حركة عناصر الهيكل المكاني للأقاليم وأهمها نظرية الأماكن المركزية ونظرية أقطاب النمو ونظرية التفاعل المكاني حيث تناولت هذه النظريات تفسير العلاقات مابين والعوامل الاقتصادية الاجتماعية والعوامل المكانية
وأكد كلاسون في تحليله بأن الهيكل المكاني يتضمن حركة النشاطات في المكان[31]
ويشير ايزرد في كتابه طرق التحليل الإقليمي إلى إن تحليل الهيكل المكاني يتناول العناصر الأساسية للمكان ،والية حركة هذه العناصر وطبيعة الآثار المتبادلة فيما بينها ،وأكد بأن الهيكل المكاني يتأثر أولا بالمسافة (المسافة الطبيعية الجغرافية) اي بالبعد المكاني حيث يمارس البعد المكاني تأثيرا واضحا في النشاطات التي تمارس في ذلك المكان وحركة عناصر المكان نفسه ، ويتأثر ثانيا بحجم التركزات البشرية والعمرانية[32]
ومن خلال ما قدمه والتر كرستالر بنظرية المكان المركزي في تحليله لهيكل المكان يلاحظ انه أعطى مفهوما للمكان المركزي بأنها المستوطنة البشرية التي تجهز الخدمة إلى سكان ظهيرها .وهو بذلك يربط المكان المركزي بالظهير من خلال تحديد حجوم المستوطنات وابعادها ضمن الاقاليم .ومع اهمية هذا التحليل الى انه تفسير جزئي في تحليل هيكل المكان اذ انه قد ركز على الفعالية الخدمية فقط كأحد الادوات الرئيسية في التحليل .
فقد اوضح كرستالر بأن التسلسل الهرمي للفعاليات الخدمية يبدأ من المستويات الواطئه للخدمة الموجودة في مراكز المستوطنات الصغيرة وصولا الى الخدمات ذات المستوى العالي ذات العلاقة بالمراكز الرئيسية والمراكز الرئيسية تتمتع بخدمات عالية المستوى ومتنوعه على خلاف المراكز الصغيرة التي تجهز بخدمات محددة النطاق .وكل من هذه الخدمات لها حد ادنى من السكان ومنطقة سوق لغرض تشغيلها ،وان المستويات دون هذين الحدين تعني خسارة النشاط الاقتصادي[33]

4-الحيز الاقتصادي والحيز المكاني

هنالك ثلاث محاور أساسية في هذا الموضوع وهي المكان والتنمية والتخطيط .

ان عملية الترابط والتفاعل مابين المكان والتخطيط تتطلب الترابط مابين التخطيط والتنمية وبتالي الترابط مابين المكان والتنمية ،لكي نتوصل الى مدلولات مهمة وأساسية في التحليل والتفكير العلمي الحديث ،ومن نتائج هذه الترابطات ظهور إبعاد جديدة للأهداف المرسومة حيث ان المخطط المكاني يدرك طبيعة الأهداف الاقتصادية وأهميتها لاسيما فيما م يتعلق بتطور الإنتاجية والاستخدام الكامل والاستقرار المالي بينما المخطط الاقتصادي يكشف الأهداف ضمن منظومة الحيز الاقتصادي ،وان دراسة التنمية الاقتصادية بوصفها نظاما ديناميكيا للعلاقات المكانية والتحليل المكاني يمكن ان يمثل في حقيقة الأمر مردودات عالية في التحليل العلمي ،حيث ان مواقع النشاط وأنماط التفاعل المكاني ليست قادرة وحدها على توضيح هذا النظام الديناميكي وتفسيره ,ولكن تمتاز هذه المواقع والأنماط في انجاز الأداء العالي والتأثير الفاعل في المكان ،

لذا فأن الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو يرى إن المفهوم العام والتقليدي للمكان والذي اعتبره بيرو مفهوما غير ذي أهمية يتضمن دراسة الرقعة الجغرافية او مساحة الأرض والكثافة وظواهر طبيعية متعاقبة على سطح الأرض ,وهذا الاصطلاح ينسجم والمفهوم الجغرافي ،او في بعض الحالات مع مفهوم علم الهندسة لسطح الكرة الأرضية ،فهو مفهوم جغرافي للمكان[34]وليس من السهولة ان ندرك محتويات ونستوعبها نظرا لكون صيغة المكان وخواصه متنوعة وظيفيا وفي ظل اعتبارات العلاقات المتبادلة بين عناصر المكان . وعليه يصاغ المكان على انه علاقات وظيفية متبادلة ،وهنالك مجموعة متعددة ومتنوعة من الأماكن تشكل نوعا من العلاقات الأساسية ، ومن الممكن التفكير في تحقيق المكان المتفوق عندما يحقق إضافات نوعية في عامل الزمن وعوامل التطور في محتويات المكان[35].

فالتنظيم المكاني إذن هو دالة للنشاط الاقتصادي وأنماط التفاعل في ذلك المكان ,والتنمية الإقليمية هي تعبير لهذه الأنماط التفاعلية والتخطيط الإقليمي نتيجة لذلك يعبر عن المحاولات التي تثبتت كفاية منظومة الحيز الاقتصادي من خلال انسجامها مع المعايير والأهداف المحددة[36]

اولا- الحيز الاقتصادي ضمن تحليل فرانسوا بيرو والية التنمية

ان تحليل بيرو في معالجة الحيز الاقتصادي انطلقت في التعامل مع الحيز الاقتصادي المجرد اي العلاقات الاقتصادية المجردة مابين الفعاليات الاقتصادية المجردة ،ونظرا لوجود عدد كبير لمثل هذه العلاقات إذن يدل ذلك على وجود عدد كبير من هذا الحيز ، وبعضها معقد جدا بحيث تشكل "بحيث تشكل مجموعة من العلاقات التي تجيب عن التساؤلات التي لا تتضمن عامل الموقع والمكان للنشاط الاقتصادي[37] وهناك ثلاث أنواع لهذا الحيز كما يطرحها بيرو

1 - الحيز الذي يعرف بواسطة الخطة
2 - الحيز الاقتصادي حقلا للقوى
3 - الحيز ذو التكتل المتجانس

وفي تحليل فرانسوا بيرو لم تظهر في البداية أية أهمية للحيز المكاني حيث ان الإطار النظري لمفاهيم بيرو اعتبرت الحيز المكاني حيزا اعتياديا واعتبره حيزا تكنيكيا أكثر من كونه حيزا اقتصاديا ،حيث يتعامل مع الأوساط المادية والقوى العاملة القائمة في ذلك المكان .وهذه الاوساط لها وظائفها المحددة (المباني والمكائن والمواد الاولية والعمالة[38]

ويناقش بيرو الانواع الثلاثة من الحيز الاقتصادي ،حيث يوضح خلال الحيز الاول الذي يحدد بواسطة الخطة بأنه:

*العلاقات القائمة مابين المؤسسة الانتاجية ومجهزي مدخلات الانتاج –المواد الاولية والعمل والطاقة ورأس المال هذا من جهة ومن جهة ثانية العلاقة بين هذه المؤسسة والمشترين للسلع المنتجة (السلع الوسطية والنهائية) ويعبر عن البعد الاقتصادي بالصيغ المالية حيث يستخدم حيث يستخدم المعايير المتعلقة بالاسعار والكلف وتحدد بواسطة العوامل خارج اطار الخطة ، وتعتمد على هيكل خطط هذه المستويات وتنظيمها ، وكذلك على هيكل الخطط التابعة لمجموعة المتعاملين مع المؤسسة ونظامها[39]

ان تصور الحيز الاقتصادي لا يحدد بخارطة معينة للمكان .وخطة التنمية تقام ضمن شبكة ذات منظور وافق اقتصادي وتعنب هذه الحالة ان جميع العناصر المعتمدة اخذت بنظر الاعتبار عند صياغة الخطة .وضمن محتوى هذه العلاقات الجديدة فأن مكونات التنمية الاقتصادية تشكل مركزا موحدا للقرار او على الاقل سلطة منسقة وهو معيار يعتمد علية في عملية التخطيط الاقليمي لاغلب دول العالم .

اما الحيز الاقتصادي كحقل للقوى فهو الحيز الذي يتألف من المراكز او الاقطاب والبؤر للنمو والتي تنبثق منها القوى الطاردة وتنجذب لها القوى الجاذبة ،وهذا يعني ان كل مركز من هذه المراكز يمثل قوة جذب وطرد ضمن الحقل معين .حيث يجذب السكان والفعالية ويهدف الى تجميع الافراد والمواد الاولية حول هذه المراكز ،ومن ناحية اخرى ان مثل هذه المراكز تمثل قوة طرد الفعالية والنشاط[40].

اذن تقوم المراكز بجذب العناصر الاقتصادية في العرض والطلب ضمن الحيز المخصص لها من جهة ،وتطرد هذه العناصر بالاتجاهات المعاكسة من جهة ثانية ، ويركز فرانسوا بيرو على هذا النوع من الحيز في تحليلة دونما اعتبار للحيز الجغرافي حيث اعتبره لايؤثر في عملية التنمية وان التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ترتبط بصورة قوية بالصناعات الكبيرة والتي سماها بالصناعات القائدة[41].

ويمكن نمو هذه الصناعة القائدة والقطاعات المرتبطة بها أسرع من بقية القطاعات الاقتصادية بسبب

1 - استخدام تقنية متطورة
2 - ارتفاع نسبة الإبداع والابتكار
3 - ارتفاع مرونة الطلب الداخلية لمنتجاتها
4 - أسواقها ذي نطاق قومي
5 - لها تأثير عال للانتشار والتدفق ولها اثأر تضاعفية على أجزاء الاقتصاد الأخرى[42]

اما المحور الثالث في تحليل فرانسو بيرو للحيز الاقتصادي ،فهو الحيز ذو التكتل المتجانس الذي يعبر عن العلاقات المتجانسة والمكان الذي تكون خصائصه متقاربة الواحدة من الأخرى وتوجد بينهم علاقات قوية ومستمرة .ويعتقد بيرو ان قوة التجانس في هذا الحيز او ذاك تتحدد تبعا لظروفه وعلاقاته الوظيفية ، حيث يختلف كل حيز باختلاف التجانس الطوبغرافي والاقتصادي الذي يعمل فيه،وبتحديد أدق إن لكل حيز لا يمكن ان يحصل على نفس ظروف الإنتاج التي يمارسها حيزا أخر ، إي ان لكل حيز ظروفه الخاصة في الإنتاج والمبيعات والكلف ،ومن المحتمل إن تظهر أنواع مختلفة من الحيز لكنها تواجه ظروفا متشابهه بعضها البعض او أنها تقترب بعضها من بعض في ظروف معينه كظروف الأسعار وطبيعة المتعاملين ،لكن هذه الحالة ليست عامة في كل الظروف[43]

ثانيا-لحيز المكاني وتحليل الية التنمية المكانية

ركز بوديفلBoudeville على الخصائص المكانية للحيز الاقتصادي ،ويعتقد بأن المكان يوصف من خلال حالة الانتظام والاتساق Uniformityلعناصره فقد يكون اكثر انسجاما لعناصره او اقل انسجاما .

ويمكن دراسة المكان من وجهة نظر درجة التماسك والترابط طبقا للعلاقات المتبادلة لأجزائه المختلفة.فقد تكون بعض أجزاء المكان ذات قدرات عالية على الاستقطاب من المناطق الأخرى للنشاط الاقتصادي .فضلا عن إمكانية تصور"Envisage" الحيز المكاني من وجهة نظر الهدف المتحقق من الخطة او برنامج التطوير للمكان ،حيث يحدد هذا البرنامج هدفا معينا ويتطلب الامر متابعة خاصة في تحقيقه .والمكان المتجانس حسب رأيه يتوافق ومفهوم درجة الترابط والانسجام مابين العناصر المكونة للحيز المكاني[44]

وطرح بوديفل ترابطا ما بين الحيز الاقتصادي والحيز المكاني من خلال تميزه بين [45] المكان الجغرافي هو تعبير عن الأرض والمناخ والطبيعة ،المكان الذي توجد فيه أدواتنا وحركة عملنا ،ونطاق هذا المكان هو مساحة الأرض والكائنات الحية

أ - المكان القياسي(الرياضي) وهو المكان المجرد الذي يسمح بإبراز العلاقات الموجودة بين متغيرات مترابطة خارج نطاق التوطن الجغرافي ،فهو تصور نظري للعلاقات الاقتصادية (الزراعية والصناعية وشروط النقل وعلاقات المنتجين والمستهلكين)

ب -المكان الاقتصادي :ويعبر عن حالة تطبيق المكان القياسي (الرياضي)في المكان الجغرافي ،فهو مكان واقعي ملموس ،مادي وأنساني بالوقت نفسه .وتبدو العلاقات التكنولوجية والمالية والاجتماعية والسلوك البشري واضحة المعالم ،وان نطاقه الأنشطة والفعاليات ومجاله بقعه معينه من الأرض .

وضمن إطار تحليل بيرو السابق لفكرة مراكز التنمية ،ادخل بوديفل عامل الحيز الجغرافي (المكاني) في ترجمة إلية قطب النمو في المحاور الآتية :

أ - ان مجموعة الصناعات الديناميكية يجب ان تكون لها قدرة عالية على التجمع المكاني " "Spatially Clustered
ب - تترابط هذه المجاميع الصناعية موقعيا في المنطقة الحضرية " Linking this clustering to location in an urban area
ت - تشكل هذه الصناعات بؤرة "Focus" لانتشار التأثير ليس على النطاق الاقتصادي الكلي فحسب وانما على مستوى المحيط المكاني لها "."Surrounding hinterland

وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم إلا انه يعتبر مهما لتحديد الدقة في العلاقات المتبادلة ما بين الصناعات ,وللسماح لقطب النمو لكي يكون تجمعا جغرافيا او مكانيا للنشاط الاقتصادي أكثر كفاءة "More Efficient" ويساعد بشكل كبير على النمو أكثر من تشتت النشاط .وعليه ان هذه المفاهيم العريضة قد غيرت الانتباه والاهتمام من التأثيرات القطاعية مابين الصناعات القائدة والصناعات المرتبطة بها ضمن إطار الحيز الاقتصادي لبيرو ، إلى اعتماد فوائد التجمع المكاني وتأثيرات الاستقطاب على المكان على الرغم من أهمية الترابط الصناعي ضمن مفهوم الحيز الاقتصادي .وان تولد انتشار التأثير على المكان كشرط أساسي مستوى عاليا جدا من البنى الارتكازية والخدمات الاجتماعية لمحيط القطب لتهيئة المناخ المناسب لنشر النمو "Diffusion of Growth" من مركز القطب الى محيطة [46]وفي ضوء هذا التحليل للحيز المكاني ،كيف يتم تحليل عملية التنمية والهيكل المكاني لاقليم ما او مجموعة أقاليم ، وما هي العلاقة فيما بينهما ؟

البرت هيرشمان (Albert Hirschman) أجاب عن هذا التسأول في الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي لا يظهر في كل الأوقات وفي مرحلة واحدة ،وإما يظهر على شكل قوى كبيرة (Powerful Forces)تخلق تركزا مكانيا للنمو الاقتصادي

والنشاط حول المكان الذي يبدأ منه فعل هذه القوى .ان تجمع فعاليات النشاط الاقتصادي في مكان معين يوفر مكاسب اقتصادية لذلك النشاط بسبب المزايا الموقعيه المتولدة عن هذا التوقيع المكاني .
فضلا عن إمكانيات النمو والتأثير خاصة اذا ما ظهرت صناعة كبيرة مؤثرة في هذه المراكز تكون ذات قابلية عالية على الابتكار وخلق ترابطات أمامية وخلفية مما يولد الوافرات الاقتصادية .
ولأجل تحقيق مستوى اقتصادي رفيع لاي مكان لا بد من تحريك عناصر ذلك المكان ومكوناته بالاتجاه المرغوب فيها وفقا لا إمكانياته من جهة وكشف العناصر التي تحقق مراكز للتنمية بوساطة مقدراتها الاقتصادية "Economic Strength" من جهة أخرى
.ان ذلك يحتاج الى انبثاق نقاط للنمو "Growth Points" تتركز فيها معظم الاستثمارات ،حيث ان عملية التنمية تتطلب تركيز الاستثمارات مكانيا في بؤر وأقطاب معينه للتنمية ،وان استمرار التنمية في هذه البؤر سوف يجفز النمو في المناطق الأخرى بسبب قوى التأثير المتبادل بين الأقاليم المتقدمة استقطابا للنشاط ولكن بعد مرحلة من الزمن وبسبب مساوئ التركز تنتشر ثمار التنمية نحو الأقاليم الضعيفة اذ يزداد الطلب على الفعالية فيها [47] ومبدأ التباين الإقليمي *(Regional lnequality)اذ إن التفاوت مابين الأقاليم ظاهرة تكاد تكون عامة في كل إنحاء العالم .وان حالة الامتصاص التي تمارسها الأقاليم المحظوظة (المتقدمة) Lucky Regions يقابلها اثأر ايجابية تظهر في الأقاليم غير محظوظة (المتخلفة)"Unlucky Regions" عن طريق زيادة استخدام المواد الأولية الموجودة فيها وارتفاع حجم الاستثمار وخلق موجة تصاعدية في الدخول والتطور مستقبلا .الأمر الذي يعكس ظهور عملية تراكمية "Cumulative Process" من التأثيرات المنتشرة "Spread Effects"وعملية الطرد "Centrifugal"للفعالية من المراكز المتطورة حيث تظهر قوى دافعة للتوسع "Expansionary Momentum" تنطلق من مراكز متطورة نحو المراكز أو الأقاليم المتخلفة[48]

ثامنا-التنظيم المكاني والأثر المتبادل بين التنمية الاقتصادية والهيكل المكاني

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي شهدت اغلب اقطار العالم اتجاهين مهيمن اثأرا الانتباه ضمن جهود التنظير والتطبيق في حقول التنمية الإقليمية ،الاتجاه الأول هو التحول التدريجي "Cradual Shift" من موضوع الاهتمام بالمشكلات المتعلقة بالأقاليم بشكل مستقل ومجرد عن الأقاليم الأخرى إلى المشكلات ذات العلاقة بالتنمية والتغير في منظومة الأقاليم وكأنها ذات رابطة قوية ومتكاملة بعضها مع بعض وذات علاقات تبادلية وتنافسية مستمرة دونما توقف .وهذا يعني الانتقال من النظرة الضيقة لتحليل الهيكل المكاني الى النظرة الشمولية في التحليل.
إما الاتجاه الثاني فهو نظرة المتكاملة للعوامل المكونة للمكان والمؤثرة فيه ,وزيادة الاهتمام بعامل التطور انسجاما مع الأهداف المتزايدة لبرنامج التنمية الإقليمية وتوجه التحليل ليس فقط في دراسة العوامل الاقتصادية للمكان وانما العوامل الاجتماعية والحضارية أيضا,والعوامل الأخرى التي تشمل المظاهر المكانية المناسبة للتنمية .
وفي ظل هذين الاتجاهين أصبح هناك إدراك واضح في مفهوم عملية التنمية ،من إن أية تغيرات قد تحدث على احد عناصر النظام المكاني تؤدي إلى حدوث تغيرات وثيقة الصلة في العوامل الأخرى المكونة للمكان .وان محور الاهتمام في ظل التنمية الشاملة مابين الأقاليم "Comprensive Interregional Developmente"ينطلق من حقيقة ان الأقاليم أنظمة مفتوحة للتفاعل فيما بينها ، ومن الضرورة بمكان الاهتمام بمسألة الاعتماد المتبادل مابين التنمية القومية وتطور النظام المكاني ،وضرورة التمييز بين الجوانب الأساسية لاعتماد المتبادل بحيث تتوضح لنا الآثار المترتبة على للتنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني وتطويره ،والآثار المترتبة من الهيكل المكاني على التنمية الاقتصادية ،وهي مؤشرات وثيقة الصلة بتفاعل الوظيفة الاقتصادية والجوانب المكانية للنظام وإمكانيات تطوير المجتمع ضمن الية ديناميكية في السيطرة والتوجيه وفي الحقيقة ان التنمية المكانية تحقق نوعا من الانسيابية في عملية التطور المكاني Spatial "Evolution"وتحقيق الوصول الى أية مرحلة من الزمن يكون فيها الهيكل المكاني مستعدا وبشكل كفوء لاستقبال النشاطات التي تحقق الديناميه والنمو فيه[49]

1-تأثير التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني

عند مناقشة عملية تأثير التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني للنشاط البشري لمنطقة ما ،لابد من تعيين نقطة أساسية لا يمكن إغفالها وهي هيكل المكان وعلاقته بالهيكل الاقتصادي وخصائص عملية التنمية الاقتصادية .وعند اعتماد هذه النقطة وتحديدها يمكن استخدام طريقتين في التحليل .

أ - طريقة المقارنة الساكنة Statical Comparison
ب -طريقة الدينامية التاريخية Histoical Dynamism

تطبق الطريقة الأولى عند تحليل تأثير التغيرات داخل الهيكل المكاني ،او بعبارة اخرى التأثير المحدود القصير الأجل Short-term لمشكلات التنظيم داخل الهيكل المكاني وتستخدم الطريقة الثانية بشكل خاص في توضيح التطور طويل الأجل Long-term للهيكل المكاني كدالة للتنمية الاقتصادية [50] وعليه فأنه باستخدام الطريقة الأولى في التحليل نعتبر الهيكل المكاني دالة للتغير الحاصل في العوامل الاقتصادية (كلف النقل واقتصاديات الحجم)وأية اعتبارات من هذا القبيل فهي اعتبارات اقتصادية ذات تأثير نوعي في محتويات المكان من خلال عملية التنمية الاقتصادية .
ولو تابعنا عمل الأنشطة الاقتصادية القائمة وناقشنا كيف ان المعالم المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية تؤثر وتدفع بالهيكل المكاني والتنظيم المكاني بالاتجاه المرغوب فيها بحيث يتطور المكان ولنفترض إننا اعتبرنا إحدى المناطق ذات تنظيم

مكاني معين ، من حيث التوزيع الجغرافي للمراكز وحجومها وتركيب النشاط ونظام النقل وأنماط الزراعة والمستوطنات ،وتوجهت جهود التنمية الاقتصادية لتطوير المكان .لسألنا كيف تؤثر جهود التنمية الاقتصادية في تطوير المكان ؟وكيف يتم توزيع النشاط الاقتصادي في ظل حسابات كلف النقل والإنتاج للاستفادة من المكاسب المتحققة في مناطق معينة في الهيكل المكاني ؟وما هو تأثير المرغوب فيه على الهيكل المكاني ؟

وبشكل عام تتركز الإجابة بما يأتي

ان التنمية الاقتصادية تقود الى تركز الإنتاج في وحدات كبيرة مع زيادة في التخصص وتقسيم العمل والحاجة إلى أسواق كبيرة .والتركز المكاني في المراكز الكبيرة يكون على حساب "Expense"والوحدات الصغيرة التي هي بحاجة إلى تشجيع "Foster"وتعزيز لموقفها .وهنا تظهر قوتان :

الأولى :الزيادة المستمرة في اقتصاديات الحجم تقود الى زيادة وتراكم في الدخل ومن ثم زيادة في الطلب ،وبتالي اتساع في حجم السوق المحلي وإمكانية التدرج في الوصول الى سياسة الإحلال محل الواردات سوف يحرم ذلك النشاط جزءا من اقتصاديات الحجم بسبب الكلف العالية للنقل .

وبذلك فأن مسألة الحد الأدنى من التوازن لتذليل هذه المشكلة تعتبر ضرورية وبناء على ما تقدم فأن طريقة المقارنة الساكنة للحكم على نموذج الهيكل المكاني تتلخص في اعتماد عدد محدود من العوامل الأساسية التي تقرر تأثيرات التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني ،واهم هذه العوامل هي اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية وانخفاض كلف النقل والهجرة وحركة الرحلات بحيث تقود الى التركز التدريجي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في المدن الكبيرة .فضلا عن زيادة حركة المترددين وزيادة الطلب على المكان لإغراض البناء والتشييد وزيادة الطلب على المساحات المخصصة لإغراض الترفيه ,الأمر الذي يستدعي التوجه نحو الضواحي "Suburbanization" والامتداد الحضري غير منتظم "Urban Sprawl" وعلى الرغم من صلاحية طريقة الموازنة الساكنة في التحليل قصير الأجل ،إلا إن عملية التطور في الهيكل المكاني بحاجة إلى نظرة شمولية والتركيز الخاص على مبدأ الترابطات الزمنية واعتماد مقياس المرحلة التاريخية في التطور المكاني والية استقرار النشاط الاقتصادي في الهياكل المكانية.

ولنفترض وجود مجتمع يسيطر فيه النشاط الزراعي بحيث يحقق اكتفاءا ذاتيا حيث يمارس السوق دور ثانويا في هذا التحليل ،إما خصوبة الأرض فهي متفاوتة الجودة ،وان مساحة الأراضي الزراعية ذات مستوى متدني من الإنتاج اكبر من مساحة الأراضي ذات الإنتاج العالي ،فعند ذلك يتوزع السكان والنشاط على كل الأراضي ولكن بكثافات متفاوتة اعتمادا على خصوبة التربة ولهذا ففي الاقتصاد الزراعي منظومة للمراكز الخدمية ، تدور القاعدة الوظيفية لها حول تجهيز الخدمات الضرورية الثقافية ودينية والاجتماعية والتجارية للسكان الزراعيين ،وبسبب انخفاض مستوى النقل مع وجود اختلاف في الكثافة السكانية ،تظهر حالة من الاختلاف في نوعية الوظائف المقدمة في هذه المراكز والخدمات المقدمة فيها وجدت قبل ظهور مسألة التدرج الوظيفي التي أشار إليها كرستالر .وهذا يعني انه على المدى البعيد تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا واضحا في توجيه عناصر المكان وتحريك تطوره[51]

2-اثر الهيكل المكاني على التنمية الاقتصادية

أثبتت الشواهد التاريخية ان التنمية الاقتصادية تحققت في أقطار مختلفة وبشكل متباين مع اختلافات واضحة في هياكلها المكانية وهناك عدة عوامل تؤثر في التنمية الاقتصادية واحد هذه العوامل هو الهيكل المكاني.

وأوضحنا في الفقرة السابقة ان العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا الهيكل المكاني القائم وخلق تغييرات متتابعة ،وعلى موديات البعيدة من الزمن تتولد هياكل مكانية جديدة بفعل العوامل الاقتصادية وهذا يعني وجود تفاعل حتمي بين الهيكل المكاني والهيكل الاقتصادي ، إي ظهور حالة من التأثير المتبادل والعلاقات التفاعلية التي لايمكن فصلها مابين التنمية الاقتصادية والهيكل المكاني ،اذ ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تقوم الا اذا كان الهيكل المكاني يستند على عناصر واسس ذات قوة تأثيرية كبيرة في إحداث عملية التنمية الاقتصادية .ونستنتج من ان كل مرحلة للتنمية الاقتصادية –واعتمادا على عدد من العوامل المحددة تبدو وكأنها تتماشى مع الهيكل المكاني ،والذي يكون عادة مختلفا في مرحلة حالية عن المرحلة التي سبقتها والمرحلة التي تليها في المستقبل –والسبب في ذلك هو إن هذه العوامل حاسمة في تحليل الهيكل المكاني وهي تمثل أقصى حدود الاستفادة من المكان عند توقيع النشاط الاقتصادي فيه .كاقتصاديات الحجم وكلف النقل وكلف وسائل الاتصال والاقتصاديات الداخلية .وهذه العوامل تخضع للتغيرات في النظام المكاني كأجزاء طبيعية من عملية التطور .

وخلاصة لما تقدم فأن نظام الهيكل المكاني تعبير عن (التجمعات للنشاط البشري تتميز بعلاقات موقعيه في المكان المحدد ،وحجم التركيب الوظيفي وشبكة خاصة لسهولة حركة السلع والبضائع والسكان والمعلومات ذات العلاقة بهذه التجمعات .وتتوزع النشاطات ضمن إطار الفائدة القصوى المتحققة في ذلك المكان)[52]

وفي ظل هذا التحليل فأن مشكلة المكان لا يمكن إغفالها ضمن منظور التنمية الاقتصادية وعلية فأن مسألة الاهتمام الحيز الاقتصادي والحيز المكاني تنبع من حقيقة وجود الترابط الجدلي بينهما بحيث لا يمكن فصل احدهما عن الأخر،ويجب ان تتوفر لدى المخطط للتنمية المكانية معرفة علمية واسعة بالهيكل النوعي للمكان ،وقدرة عالية في التحليل والإدراك للاحتمالات التي قد تحدث خلطا في مفهوم عامل المكان ضمن إطار التنمية الاقتصادية[53]

الاستنتاجات

1-إن الهيكل الاقتصادي يتمتع بطابع الدينامية والتحرك في المكان ليدفع بعجلة النمو الاقتصادي والعمراني والاجتماعي وعلى مختلف المستويات سواء كانت قومية وإقليمية ومحلية

2 إن النمو في الهيكل الاقتصادي يساهم في تحقيق معدلات عالية في التنمية الإقليمية
3-أن الهيكل المكاني هو تعبير عن النسب والعلاقات مابين عناصر المكان ومكوناته خلال فترة زمنية محددة ، ودرجة الترابط مابين هذه المكونات بمصادر القوة والضعف فيها ، فالمكان يشكل منظومة من العلاقات مابين مفردات الطبيعية والبيئة المكانية وباختلاف مكونات المكان يختلف نوع النشاط الاقتصادي البشري ، وتتحدد طبيعة العلاقات ونوعيتها مابين العوامل الاقتصادية المختلفة ن فيظهر ترابط حقيقي بين الهيكل المكاني والتنمية الاقتصادية
4-إن التنمية الاقتصادية لا تتوفر ما لم يتوفر حد معين من إمكانيات الهيكل المكاني لإقامة النشاط الاقتصادي فيه
5- إن التنمية المكانية وتغير الهيكل المكاني ينسجم ومبدأ تخطيط التنمية بعيدة المدى نظرا لان كل عملية تغيير هيكلي تتطلب فترة زمنية كافية لإحداث التغيير في عناصر المكان ومستوى العلاقات والنسب فيه.

التوصيات

1-ان اختيار النشاط الاقتصادي الملائم في عملية التنمية الإقليمية لا بد ان يكون حصيلة التنظيم والتنسيق بين مؤسسات التخطيط الإقليمي والهيئات القطاعية في الوزارات في وضع الاسس الكفيلة في تحقيق حالة من الموازنة المكانية للنشاط والفعالية التي تلائم ذلك المكان
2-إن المخطط الإقليمي يسعى الى خلق حالة من العدالة الاجتماعية عند توقيع الفعالية
3-ومع اهتمام المخطط الإقليمي بمسألة العدالة الاجتماعية، الا ان الكفاية الاقتصادية اصبحت تمارس دورا بارزا في عملية التنمية الاقليمية وحتى القومية ، ان النشاط الاقتصادي الذي يحقق فوائض اقتصادية كبيرة سوف يؤدي بالنتيجة الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حجم التشغيل والدخول الجديدة المولدة
4-ان الدراسة توصي بعدم التركيز على على نشاط معين ، فقد يفرز الهيكل المكاني أدورا جديدة لنشاطات كفوءة تحقق دخولا وتشغيلا افضل من النشاط الصناعي فيها لو تم توجيهها بالمسارات الصحيحة ، فيجب عدم اهمال دور النشاط الزراعي الذي يعكس العطاء الدائم للأرض وينشط الفعاليات الإنسانية والاقتصادية الاخرى من خلال ما يقدمه للاستهلاك النهائي وما يجهز به من المدخلات للصناعة
5-ان الهيكل المكاني مناخا خصب لممارسة النشاط السياحي ليخلق إنعاشا جديدا ودعما كبيرا للنشاط الاقتصادي الاقليمي ،وبالنتيجة يتحقق هيكل اقتصادي اقليمي متكامل قائم على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتحقيق صيغة مناسبة للتوازن الإقليمي قائمة على اساس امكانات الهيكل المكاني وليس على اساس التوازن والتوزيع العفوي للنشاط

الهوامش

1 - (صالح ،2012،صـ29)
2 - (حاجي ،1996،صـ13)
3 - (والاس بيتر سون ،1968،صـ383)
4 - (Fudhivk.k,2011.p19)
5 - (الفولى ، شهاب ،1998،صـ111)
6 - (الزبيدي ، جاسم ،2014،صـ2)
7 - (كناني ،2005،صـ53)
8 - (الدليمي ،2012،صـ159)
9 - (ياسمين ،2007،صـ162-163)
10 -(الاشعب ،1989،صـ189)
11 -(الماجدي ،2003،صـ5)
12 -(Jean , 2002,P. 5)
13 -(Jandir,2012,p.15)
14 -(Andree,2004,p.71)
15 -(Isabelle,p.25)
16 -(معروف،2006،صـ12)
17 -(ابو رمان واخرون،2005،صـ12)
18 -(معروف،2006،صـ12)
19 -(صوار واخرون،2013،صـ10)
20 -(Olivier,1980,p.6)
21 -(البشير،1993،صـ160)
22 -(Secomki,1974,pp.29-30)
23 -(Conceptions,1966,p.24-26)
24 -(الكناني،2009،صـ52)
25 -(البشير ،1993،صـ160-161)
26 -(Mihailovic,1972,p.4)

27 -(Glasson,1978,pp.148-149)
28 -(السعدي،1989،صـ170)
29 -(Kuklinski,pp.342-344)
30 -(البشير،1993،صـ161)
31 -(Ibid,p.185)
32 -(Isard,1967,p.493)
33 -(Glasson,1978,pp.149-152)
34 -(Friedman,1972,p.17)
35 -(Ibid,p.19)
36 -(Ibid,p.20)
37 -(Hansen,1968,p.107)
38 -(Friedman,1972,p.26)
39 -(البشير،1993،صـ163)
40 -(Ibid,pp.27-28)
41 -(Richardson,1979,p.164)
42 -(البشيرن1993،صـ164)
43 -(Friedman,1972,p.28)
44 -(Hansen,1968,p.108).
45 -(Boudeville,1972,pp.15-17)
46 -(Richardson,1979,p.165)
47 -(Hirschman,1958,pp.183-186)
48 -(Myrdal,1969,pp.27-31)
49 -(Kuklinski,1975,pp.291-293)
50 -(Ibid,p.323)
51 -(Ibid,pp.323-326)
52 -(Ibid,pp.342-344)
53 -(Secomski,1974,p.2)

المصادر

1 - ابو رمان،ممدوح عبدالله، العاني، محمد جاسم محمد ،نظريات واساليب التخطيط الاقليمي،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن،2005
2 - البشير،كامل كاظم (مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل الية التنمية)مجلة تنمية الرافدين,العدد 39، 1993
3 - الدليمي , صفاء جاسم محمد , (سياسات التنمية المستدامة مكانيا , مجلة القادسة للعلوم الانسانية , العدد الـ3 , المجلد 15 , 2012
4 - الراوي ،مهيب كامل فليح ،دور شبكات الطرق في تفعيل علاقات الترابط المكاني للمستقرات البشرية في محافظة الانبار ،اطروحة دكتورا،مركز التخطيط الحضري والاقليمي ،جامعة بغداد،2005
5 - الزبيدي ،مصطفى جليل ابراهيم ، جاسم ،عدي زكريا (اثر نظم المعلومات الجغرافية في تحديد متطلبات التنمية المكانية والتخطيطية)مجلة سر من راى ،العدد 36، المجلد 10،السنه العاشرة -شباط ،2014
6 - السعيدي , سعدي محمد صالح , التخطيط الاقليمي , نظرية توجيه تطبيق , جامعة بغداد , بيت الحكمة , مطبعة التعليم العالي في الموصل 1989
7 - صالح ،كامل بدن ،التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (1985-2030)،اطروحة دكتورا ،مقدمة إلى مجلس جامعة سانتكلمتس ،2012،
8 - صوار ،يوسف ،مختار ،ادريسي،دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام اسلوب التحليل التطبيقي(العنقودي)، مجلة الاستراتيجية والتنمية ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،العدد 5، 2013
9 - فتح الله ولعلو ،الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ،دار الحراثة للطباعة والنشر ،بيروت ، الطبعة الاولى،1981
10 -الكناني ،كامل كاظم بشير ،الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، بغداد ،2005،
11 -لفولى ،اسامة محمد ،شهاب ،مجدي محمود ، اساسيات الاقتصاد السياسي ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،1998
12 -محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤن الثقافيه العامه ، بغداد ، 1982
13 -هاجن , افريت , اقتصاديات التنمية , ترجمة جورج خوري , مركز الكتب الاردني , 1988

14 ـ والاس بيترسون ،الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة صلاح الدباغ ، الجزء الثاني ،المكتبة العصرية ،بيروت ،1968

1- Andree matteaccioliphilippeAydalotpionnier de lecnomie territorial territorial I harmattan ,2004,

2- Boudeville,J.R,"Amenagment du territoire et Polarisation"paris,Ed.Mi.Th.Genin,1972

3- Classon ,John , ANIntrodeuction to Regional Planning concepts , theory and Practice , London by Hutchinson , second edition ,1978

4- conceptionsdel , espacedeouvragecollectif , Universitedeparisx . 1982:articlede P.H.DER YCKE,"Emergence et coneptualization de science I,espacedansI,analysespatialen science e,conomiaueparis cujas,1966

5- Friedman,John&Alonso,William,Regional Development and planning,USA,FifthPrinting,by M.I.T press,1972

6- Hansen,Niles,M.,French Regional Planning,1968 by Indian University press

7- I sard , walter , methode of Regionpress al Analysis , An Introduction to Reginal , by M.I.T press 1967

8- JandrirferreveDelimeGeoecomic et developpement regional bublibook,2012

9- Kuklinski Antonio ,regional desegregation of national policies and plans,printed in Hungary,Firstprinting,by mouton&co.,1975

10- mihallovic, kosta,Regtonal Development Expertences and prospest in Eastern Europe , Belgrade , by mouton – co, 1972

11- -Myrdal,Cunnar,Economic Theory and Under Development Regions,London,by Methuen&co.Ltd.,1969

12- Olivier Dollfus "L" espacegeographiquecoll . Quesais-je? N- 1390 , paris , PUF, 1980

13- Richardson,HarryW.,Regional and Urban Economic,London,Firstprinting,by pitman,1979

14- secomski , kazimlerz , spatlal Planning and polisy theoretical foundations , polish scientific publishers , 1974